التجربة الجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -الواقع والآفاق-

Algerian experience in upgranding small and medium enterprises -reality and prospects-

تاريخ الارسال: 10/06/2017 تاريخ القبول: 03/09/2017

ياسمين لحواسنية
جامعة الجزائر 3
yasminelahouasnia@yahoo.fr

ياسية سليمة
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
saliyassia@gmail.com

الملخص: تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم الإستثمارات التنموية الإقتصادية، الأمر الذي يؤهلها لإحداث طفرة تنموية وطنية شاملة وفعالة تسهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي، كما تساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية في مختلف القطاعات، فهي تلعب دورا حيويا في إستقطاب العمالة ودعم السياسات التشغيلية والتخفيض من ظاهرة البطالة. وتركز الدراسة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها البارزة في الإقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تتناول هذه الدراسة تحليل وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم التحديات التي تواجه تنمية هذه المشروعات، فضلا عن سبل النهوض بها كقطاع إنتاجي يساهم في إيجاد فرص للتشغيل. فقد قامت الجزائر بعد توجه سياساتها نحو التنوع الإقتصادي بعدة مبادرات للتوجه نحو هذا القطب الإستثماري الجديد وإقامة هذه المؤسسات، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تكوين رؤية فكرية حول تجربة الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات ترقيتها، والبحث في كينونة الدور التنموي الإقتصادي الذي تساهم فيه هذه المؤسسات على إعتبارها وسيلة للإنعاش الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الإقتصادية، التشغيل، البطالة.

Abstract: Smal and medium enterprises is one of the most important economic development investments, which enable it to achieve a comprehensive and effective national development boom that contributes to raising economic growth rates and helps to achieve economic development in various sectors. It plays a vital role in attracting employment, supporting operational policies and reducing unemployment. The study focuses on small and medium enterprises and their prominent place in both developed and developing economies. This study examines the situation of small and medium enterprises in Algeria and the main challenges facing the development of these projects, as well as ways to promote them as a productive sector that contributes to employment opportunities .Algeria has embarked upon a number of initiatives to move towards this new investment pole and establish these institutions. This study aims at forming an intellectual vision on the experience of Algeria in the establishment of small and medium enterprises and their promotion mechanisms, These institutions are seen as a means of economic recovery.

Keywords: small and medium enterprises, economic development, employment, unemployment.

مقدمة:

يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الراهنة بشكل كبير نحو دعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار الإرتقاء بالإقتصاد الوطني لأي دولة، فالرهان الإقتصادي الجزائري يقوم هو الأخر على ترقية حقيقية للإقتصاد الوطني من خلال حركية الإقتصاد بوضع مؤسسات صغيرة ومتوسطة والعمل على تطويرها وذلك نظرا لأهميتها المستدامة وقدرتها على دعم التشغيل.

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الإقتصادية وأفضل الوسائل للإنعاش الإقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها إتجاه التقلبات الإقتصادية، فهي إلى جانب المؤسسات الكبيرة بإمكانها رفع تحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية، كما لديها دور فعال في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق تنمية من خلال نشاطها الإقتصادي.

وعليه أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا تحظى بإهتمام صناع السياسات الإقتصادية والإجتماعية، فبالرغم من إهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن تطورها تعترضه جملة من المعوقات، وكذا بالرغم من الجهود المبذولة في القطاع والإستراتجيات والسياسات الإقتصادية الموجهة لتدعيمها إلا أنها لا تزال لاترقى للمستوى المطلوب، ومنه تعالج هذه الورقة العلمية الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية وكذا زيادة مستويات التشغيل في الجزائر؟

المحور الأول: المدخل النظري للدراسة

1. **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أظهرت مختلف الدراسات التي تم القيام بها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود العديد من التعاريف لهذا النوع من المؤسسات، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الإقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني، أو تعريفا إجرائيا:

- ✓ **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** الجزائر مثلها مثل مختلف دول العالم تسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت عدة محاولات تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش إهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع إلى غاية 2001 حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 01- 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 ه الموافق ل 12 ديسمبر 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر:

فحسب **المادة الخامسة** من القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها:

"مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما

بين مائتي (200) مليون ومليارين (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار"[1]

أما **المادة السابعة** من نفس القانون فقد عرفت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها: **"مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشر (10) ملايين دينار"**[2]

- ✓ **تعريف منظمة العمل الدولية:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، حيث يزيد رأس مالها عن 100 ألف دولار.
- ✓ **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** حيث تعرفها على أنها:
  - المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 15 إلى 19 فردا.
  - المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 20 إلى 99 فردا.
  - المؤسسة الكبيرة هي التي يعمل بها أكثر من 99 فردا.[3]

✓ **تعريف البنك الدولي:**

- المؤسسة المصغرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من عشرة 10 عمال، ولا يتجاوز رقم أعمالها 100.000دولار.
- المؤسسة الصغيرة هي المؤسسة التي تشغل أقل من خمسين 50 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 3 ملايين دولار.
- المؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل أقل من 300 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 15 مليون دولار.[4]

- ✓ **تعريف الإتحاد الأوروبي:** في سنة 1996 قام المجمع الأوروبي بتحديد تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:
  - تشغل أقل من 250 عامل.
  - أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.

---

[1] المادة 5 من القانون 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص.6.

[2] المادة 7 من القانون 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص.6.

[3] شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص.10.

[4] سعادة وردة، "الأثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص.4.

- والتي تراعي مبدأ الإستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25%.[5]

2. **معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** خلصت إحدى الدراسات المتخصصة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أكثر من 250 تعريفا، وهذا الإختلاف المعايير التي إعتمد عليها في تحديد مفهوم هذه المؤسسات وهذه المعايير منها الكمية والنوعية:

أ. **المعايير النوعية:** تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع من حيث:

- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- أن يكون إنتاجه محليا، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيرا نسبيا.
- إحتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.
- إحتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، فالتخصص الإداري قليل نسبيا.
- مرونة الإتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

ب. **المعايير الكمية:** وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها:

- **المعيار الأحادي:** كمعيار العمالة معيار رأس المال ومعيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة.
- **المعيار الثنائي:** كمعيار العمالة ورأس المال معا وغيرها.
- **المعيار المركب:** الذي يضم عدة معايير في آن معا كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك.[6]

3. **خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية في إقتصاد أي دولة سواء المتطورة منها أو المتخلفة، وذلك لما تكتسيه من خصائص جعلتها تحتل المكانة الكبيرة فمن إقتصاديات أكبر الدول ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر منها مايلي:

أ. **سهولة تكوين هذه المؤسسات:** تتميز هذه المؤسسات بإنخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر الناجمة عليه.

ب. **توفير الوظائف الجديدة:** هذه المؤسسات تسعى إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون إحتياجات المؤسسات الكبرى، وتدفع في العادة أجورا أقل مما تدفعه المؤسسات الكبرى.

---

[5] شعباني إسماعيل، "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم"، الدورة التدريبية الدولية الأولى حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 25- 28 ماي 2003.

[6] سليمان ميساء حبيب، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

ت. ج. **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** التجربة العملية في بعض البلدان خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية دلت أن المؤسسات الصغيرة تساهم بشكل فعال في النمو الإقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للإختراعات، حيث أن 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة إنطلاقة المؤسسات الصغيرة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنفق المؤسسات الصغيرة ما يقترب من 95 % من تكاليف البحث والتطور، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الإقتصادي.

د. **توفير إحتياجات المؤسسات الكبرى:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو الخارجية.

ه. **تقديم السلع والخدمات الخاصة:** إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة، فهناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك لا تلبيها المؤسسات الكبرى لإعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفورات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات.

و. **الفعالية في التسيير:** تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرق للتسيير لا تتميز بالتعقيد، بل بالسهولة والمرونة فيما يخص الهيكل التنظيمي، فهياكلها التنظيمية بسيطة وإتصالاتها مباشرة.

ز. **إستقلالية الإدارة ومرونتها:** تسند إدارة معظم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى مالكي المشروع لذلك فهي تتسم بالمرونة والإهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها.

ي. **غلبة الطابع المحلي:** تشبع هذه المنشآت حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ويحكمها في ذلك مايلي:

- تواجه هذه المنشآت في الغالب سوقا صغيرة إذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الإستهلاك.
- تمتلك هذه المؤسسات القدرة على إشباع حاجات العديد من المستثمرين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الإتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال وأيضا من خلال الأسعار المنافسة مقارنة مع نظرائه من كبار المنتجين.[7]

4. **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دورها في إحداث التنمية الإقتصادية حيث تعتبر العمود الفقري للإقتصاد الوطني ومحركا أساسيا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وذلك من خلال مايلي:

✓ زيادة الناتج المحلي الوطني.

[7] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية وزيادة مستويات التشغيل"، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص.ص.4-5.

- ✓ الحد من مشكلة البطالة.
- ✓ تنمية المواهب والإبتكارات.
- ✓ تحقيق الإستقرار الإجتماعي.
- ✓ المساهمة في تنمية الصادرات.
- ✓ المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي بين المؤسسات المقاولة من الباطن: فتكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبيرة، وقد حققت كثير من الدول المتقدمة مكاسب إقتصادية جراء إتباعها هذا النمط في مختلف مؤسساتها.[8]

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
-الواقع والمعوقات-

1. واقع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أ. **المرحلة الأولى 1963- 1982:** حيث تم إتباع النظام الإشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الإقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص، وبقي تطور القطاع الخاص محدود على هامش المخططات الوطنية.
وخلال هذه الفترة إنحصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية وتلبية الإحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات للقطاع الصناعي (الإستثمارات الكبرى)، وقد تركز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة على توسيع النسيج الصناعي وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لإستراتجية التنمية القائمة على الصناعات الكبرى، حيث كان ينظر إلى هذه الصناعات على أنها مكملة للصناعات الأساسية وأنها تقوم بمهمة تدعيم عملية التصنيع.

ب. **المرحلة الثانية 1982- 1988:** حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الإستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب سقف الإستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الإدخار الخاص نحو نفقات غير منتجة.

ج. **المرحلة الثالثة إنطلاقا من سنة 1988**: بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني إقتصاد السوق كخيار بديل ومن أجل ذلك تم مايلي:
- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الإستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة.

[8] سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013- 2014، ص.ص.16-17.

- صدر قانون ترقية الإستثمار في 05 أكتوبر 1993 لتعزيز إرادة تحرير الإقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب أمام القانون، الحق في الإستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الإستثمارات ومتابعتها.

- صدر الأمر رقم 01- 03 سنة 2001 الخاص بتطوير الإستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[9]

2. معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة بشأن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم الذي تحظى به إلا أنها لا تزال تشكل قطاعا هشا تعصف به جملة من المعوقات سواء ما تعلق منها بالبيئة الخارجية أو معوقات البيئة الداخلية:

أ. معوقات البيئة الخارجية:

- **معوقات التمويل والإئتمان:** يعتبر من أهم العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط الإقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد، وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات.[10]
- **مشكل الإجراءات الإدارية والتنفيذية:** مما يجعل معالجة الملفات وإعتماد المشاريع تتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عاطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، فعلى سبيل المثال تستغرق مدة قيد المؤسسة في السجل التجاري وقتا طويلا، كما أن عدد الوثائق المطلوبة لإجراء هذا القيد قد يتعدى 18 وثيقة.
- **ضعف نظام المعلومات:** إن غياب نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير يجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة.
- **ضعف إستخدام التكنولوجيا:** من بين الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسألة الحصول على التكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى قلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى.
- **إشكالية العقار:** عوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الإستثمارات أصبح من أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، فقد كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه إلى غاية 2001 ومن مجموع 4211 قطعة أرض سلمت لتطوير المناطق

---

[9] عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن النوي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الإستثماري "دراسة حالة الجزائر"، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 17- 18 أفريل 2006، ص.241.

[10] محمد يعقوبي، "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 17- 18 أفريل 2006، ص.48.

الصناعية توجه 3233 قطعة أرض غير مسواة قانونيا مقابل تسوية 978 قطعة أرض.[11]

- **المعوقات التسويقية:** منها دعم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنتظم للسلع المستوردة، وعدم القدرة على القيام بعمليات الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج، إضافة إلى سياسة فتح باب الإستيراد للمنتجات الأجنبية وعدم مقدرة المنتجات المحلية على منافستها من حيث الجودة والنوعية.
- **المعوقات المرتبطة بالنظام الضريبي:** بالرغم من الإجراءات التي إتخذت من أجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمازال المستثمر في هذا القطاع يعاني من إرتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الإشتراكات المفروضة على أرباب العمل.[12]
- **غياب الفضاءات الوسيطة:**

- **البورصة:** سواء كانت مالية أو تجارية فإنها تشكل واحدة من الأدوات الناجعة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها تشكل فضاءا إعلاميا وتنشيطيا وتشاوريا هاما.
- **غرف التجارة:** إن غرف التجارة والصناعة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الإقتصاديين والسلطات العمومية، هذه الغرف موجودة إداريا ولكن عملها محدود.
- **التظاهرات المحلية والدولية:** وتتمثل في تنظيم وحضور التظاهرات الإقتصادية المحلية والعالمية بإعتبارها أولا أسواق لتقسيم المنتجات وبإعتبارها فضاء للمعلومات الإقتصادية والمالية.[13]

ب. معوقات البيئة الداخلية:

- **مشكلة الإدارة والتنظيم:** وذلك بسبب غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المؤسسات، مما يؤدي بمعظمهم إلى اللجوء إلى مكاتب المحاسبة الخارجية وهذا ما يؤدي إلى زيادة النفقات.
- **مشكل نقص المعلومات:** وتتمثل في نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج وكذلك نقص المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية.

---

[11] جمال بالخياط، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة"، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 17- 18 أفريل 2006، ص.63.

[12] لرقط فريدة، "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها"، الدورة التدريبية الدولية الأولى حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 25- 28 ماي 2003.

[13] زرقين عبود، تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد (17)، المجلد (1)، 2008، ص.ص.248-249.

➢ **مشكل العمالة:** تعتبر مشكلة العمالة الفنية والمدربة من المشكلات الأساسية التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزها بسهولة وهو يعتبر من أهم العقبات.[14]

المحور الثالث: سبل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن تحقيق إستراتجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها يعني إتخاذ جملة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة سواءا على مستوى المؤسسة في حد ذاتها أو على مستوى البيئة الخارجية ومن أهم التدابير نذكر:

1. **تأهيل منظومة التشريع والتنظيم:** من حيث وضع إطار قانوني محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات.
2. **تسهيل الحصول على التمويل:** وذلك من خلال ضرورة تأمين التمويل اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض ميسرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبة وأسعار الفائدة المشجعة.
3. **الدعم الفني:** وذلك من خلال التدريب والتأهيل سواء الإداري أوالفني.
4. **تأهيل الموارد البشرية:** يحتاج العنصر البشري إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية.[15]
5. **تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية:** من حيث تكييف المنظومة البنكية مع متطلبات الواقع الإقتصادي الجديد ولهذا يتطلب تحديث الجهاز المصرفي بمساعدة المشاركة الأجنبية أو من خلال الخصخصة لدعم المؤسسات.
6. **تأهيل النظام الجبائي.**
7. **إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
8. **تأهيل المحيط الإداري بكل مكوناته.**
9. **الرعاية والإحتضان:** من طرف السلطات العمومية وضرورة بعث برنامج شامل لتأهيل وتطوير هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
10. **وضع نظام الأولويات.**
11. **تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال أن تنافس بنجاح في نطاق إنتاجها في سوق تصدير فضلا عن نجاحها في الأسواق المحلية إذا ما سعت الدولة إلى مساعدتها وتقديم الخدمات التسويقية لها.[16]

---

[14] سليمان ميساء حبيب، مرجع سابق ذكره، ص.55.

[15] عبد الرزاق حميدي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة لبعض التجارب العالمية"، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

[16] زرقين عبود، مرجع سبق ذكره، ص.ص.258- 259.

المحور الرابع: آفاق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعتبر برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة نظام تحفيزي الهدف منه النهوض بتنافسية المؤسسة، حيث تقوم الدولة من خلال مكاتب الدراسات والخبرة بعمليات تشخيصية للمؤسسة الراغبة في الإنضمام قصد تحليل نقاط القوة والضعف، ومن ثم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أداء المؤسسة وذلك من خلال تنفيذ مخطط التأهيل، ولقد قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من البرامج في إطار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم البرامج التي سطرتها الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:[17]

1. **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:** يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عامل والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية ومصرفية، إدارية جبائية وإجتماعية، وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج، خصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.
2. **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بقيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية، ولقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وإنطلقت أولى مراحله منذ بداية سنة 2007 بعد إستكمال آليات تنفيذه، في إطار تعزيز التنمية المستدامة للإقتصاد الوطني من خلال تحسين ودعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمتد على مدار 06 سنوات ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج.
3. **برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** قامت الجزائر بعقد إتفاق مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل هذا الإتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية، وتقدر الميزانية المخصصة لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 62،9 مليون يورو، 57 مليون يورو ممولة من طرف الإتحاد الأوروبي.

[17] عبد الكريم سهام، "سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2"، مجلة الباحث، العدد (09)، 2011.

4. **برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والإتصال**: عند نهاية برنامج ميدا تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة على مستوى تلك المؤسسات.[18]

الخاتمة:

من خلال دراسة الموضوع يتبين لنا إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل جديدة وتساهم في دعم التشغيل وإنعاش الإقتصاد الوطني، ورفع مستوى الدخل الوطني، وتعتبر أرضية واسعة ومتجددة للتدريب المهني والإداري والمالي، حيث تملأ هذه المؤسسات فراغا كبيرا في الحلقة الإنتاجية فتغذي إنتاج الشركات والمؤسسات الكبيرة وتزودها بما تحتاجه من موارد ومنتجات تكميلية تفي بحاجات السوق المحلي والتصدير.

قائمة المصادر والمراجع:

أ. **المصادر**:

1. المادة 5 من القانون 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.
2. المادة 7 من القانون 01- 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

ب. **المراجع:**

1. بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية وزيادة مستويات التشغيل"، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013.
2. جمال بالخياط، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة"، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 17- 18 أفريل 2006.
3. زرقين عبود، تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد (17)، المجلد (1)، 2008.
4. سعادة وردة، "الأثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول واقع وأفاق

[18] صلواتشي هشام سفيان، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل لتطبيق الحوكمة وتحسين الأداء دراسة حالة مؤسسة جنوب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة سعيد دحلب البليدة، 2008.

النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013.

5. سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2013- 2014.
6. سليمان ميساء حبيب، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
7. شعباني إسماعيل، "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم"، الدورة التدريبية الدولية الأولى حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 25- 28 ماي 2003.
8. شعيب أتشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007- 2008.
9. صلواتشي هشام سفيان، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل لتطبيق الحوكمة وتحسين الأداء دراسة حالة مؤسسة جنوب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة سعيد دحلب البليدة، 2008.
10. عبد الرزاق حميدي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة لبعض التجارب العالمية"، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
11. عبد الكريم سهام، "سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2"، مجلة الباحث، العدد (09)، 2011.
12. عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن النوي، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الإستثماري "دراسة حالة الجزائر"، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 17- 18 أفريل 2006.
13. لرقط فريدة، "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها"، الدورة التدريبية الدولية الأولى حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 25- 28 ماي 2003.
14. محمد يعقوبي، "مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 17- 18 أفريل 2006.